أولاً : دور الإعلام في المجتمع :

- نقل الوقائع والأحداث والأفكار المُستجيبة لحاجة الناس .
- كشف الحقائق للرأي العام ومراقبة أعمال المسؤولين .
- المساهمة في تنزيه الحياة العامة من كل عوائق التعتيم الإعلامي .

ثانياً : العقبات التي يواجهها الإعلام وآثارها السلبي : (أو) أنواع الضغوط التي تُمارس على الإعلام :

1- عقبة السلطة السياسية الإستبدادية :
- مُمارستها للتعتيم الإعلامي وذلك لمنع الناس من الاطلاع على حقيقة الخبر .
- حصرها النشاط الإعلامي بالأجهزة الرسمية التي لا تكشف إلا ما يصبّ في مصلحة الحاكم .
- محاولات السيطرة والإغراءات المادية والمعنوية لانتزاع مواقف تساندهم .
- شراء المؤسسات الإعلامية العريقة أو تأسيس أخرى وتحويلها عن رسالتها الأساسية .

2- عقبة سلطة رجال المال والأعمال :
- إمساكها بالوسائل الإعلامية من خلال امتلاكهم لها .
- تقديم الإغراءات المادية والمعنوية للإعلاميين لانتزاع مواقف تساندهم .
- تمريرهم للصفقات التجارية وإخفاؤها عن الرأي العام من خلال استغلال كلفة الإنتاج الإعلامي ، ما يجعل الإعلام تحت رحمة المتمولين .

ثالثاً : أوجه تأثير السيطرة المالية على حرية الإعلام :
- احتكار المصادر الأساسية للمعلومات
- عدم حصول المواطن على حقه في المعرفة
- عدم الموضوعية في نقل الوقائع

رابعاً : قوانين لحماية الإعلام : (أو) التدابير القانونية :

1- الشفافية المالية : هو قانون يسمح للدولة عبر هيئاته مراقبة موارد وسائل الإعلام من أجل :
- التأكد من أن مداخيلها مشروعة ناتجة من الإعلانات وبيع إنتاجها الفني
- حماية الإعلام من سلطة رجال المال والأعمال

أمّا الجهة القضائية المختصة للنظر في المخالفة فهي : محكمة المطبوعات

2- تعددية الآراء وتوسيع قاعدة المشاركة : يتجلّى هذا القانون من خلال :
- حماية حق شرائح المجتمع في التعبير بحرية عن رأيها عبر وسائل الإعلام .
- إلزام المؤسسات الإعلامية وضع برامج سياسية تتمحور حول السياسة الداخلية والخارجية وحول عمل الوزارات والإدارات والمؤسسات العامة والبلديات .
- توسيع قاعدة المشاركة للمواطنين من خلال عقد الندوات السياسية والإجتماعية واللقاءات السياسية في وسائل الإعلام .

3- تعزيز التواصل بين المواطن والسلطة : وذلك عبر :
- الصحف والمقالات المخصصة لآراء الأحزاب والنقابات
- البرامج التلفزيونية المخصصة للاستماع إلى أقوال المسؤولين ومداخلات الناس في حوارات مباشرة
- تقديم البرامج السياسية

إن التطبيق السليم لهذا القانون من شأنه تقريب المواطن من المسؤول وإسماع صوته وذلك لإيجاد حلول لكل القضايا التي تمسّ مصالح المجتمع .